INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البدون في الكويت.. مأساة إنسانية مستمرة بدون حل

في دولة الكويت، ومنذ 60 عاماً وهنالك حوالي ما يزيد عن 120,000 إنسان يعانون من نفي لحقهم في الوجود والتمتع بالجنسية. رغم ان الحكومة آنذاك هي من ارتكبت أخطاء إحصائية تسببت بخلق مأساة اجتماعية وإنسانية في بلد غني كان ومازال قادراً على استيعاب وحل تلك القضية إلا أنها ولأغراض الاستثمار السياسي الخبيث الذي تم بعقود ومازال يتم بتغيير البلاد ديمغرافياً بين عقد وآخر.

أكدت الحكومة الكويتية مراراً أمام مجلس حقوق الإنسان أن البدون يتمتعون بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع مواطني الكويت، لكنها تواصل الإشارة إلى البدون على أنهم مقيمون بشكل غير قانوني، وتصورهم على أنهم رعايا أجانب انتهازيون قاموا بإتلاف وثائقهم الأصلية من أجل البقاء في الكويت والاستفادة منها في الوقت الذي زورت فيه السلطات وجنست ما يزيد عن أضعاف مضاعفة لمجمل عديمي الجنسية وقد سمحت بتجنيسهم من دول محددة بعينها.

ويتفاقم وضع السكان البدون عديمي الجنسية بسبب قوانين الجنسية الكويتية التقييدية، والتي من خلالها تنتقل الجنسية عادة من خلال النسب الأبوي. نتيجة لذلك، لا يحق لأبناء الوالدين البدون أي مطالبة بالجنسية، على الرغم من ولادتهم في الكويت. علاوة على ذلك، فإن الأطفال المولودين لأم كويتية وآباء من البدون يعتبرون أيضًا من فئة البدون.

بغض النظر عن مستواهم التعليمي، يواجه البدون تمييزًا في التوظيف بسبب وضعهم "غير القانوني". على الرغم من أن العديد من الوزارات الحكومية توظف البدون، إلا أن هذا بشكل عام على أساس عقود مؤقتة تجسد نظام السخرة والاستبعاد وفق نظام `` المكافآت مقابل العمل " التي توفر القليل من الأمن الوظيفي ولا توفر أي من المزايا التي ينص عليها القانون للمواطنين والعمال الوافدين، مثل الإجازة المرضية المدفوعة، والإجازة السنوية، والمعاشات. علاوة على ذلك، في كل من القطاعين العام والخاص، الرواتب المقدمة للبدون أقل بشكل عام من تلك المقدمة للمواطنين والعمال المغتربين. في الواقع، يضطر العديد من البدون لكسب لقمة العيش في القطاع غير الرسمي، مثل بيع الفواكه والخضروات في الشارع. ومع ذلك، نظرًا لأنهم لا يستطيعون الحصول على تراخيص تجارية أو امتلاك العقارات، فهم معرضون دائمًا لخطر الاعتقال أو مصادرة بضائعهم بشكل غير قانوني الأمر الذي دفع بالعديد منهم إلى الانتحار بعد أن ضاقت بهم سبل العيش وكسب الرزق لأسرهم.

ساهمت السياسات التمييزية تجاه البدون في الفقر النسبي في المجتمع والفصل الاجتماعي على المدى الطويل.

يعيش معظم البدون في مستوطنات في ضواحي مدينة الكويت وتيماء والصليبية والأحمدي تشبه الأحياء الفقيرة جداً في مدن أخرى في أفقر دول العالم حيث يفتقرون إلى السكن الملائم والحماية من الظروف الجوية القاسية في الكويت.

معاملة مجتمع البدون في الكويت تنتهك بشكل روتيني اتفاقية مناهضة التعذيب، والتي صادقت عليها دولة الكويت، لا سيما فيما يتعلق بعدم حصولهم على الجنسية. في الواقع كما يعد وضع انعدام الجنسية بمثابة مواطن من الدرجات الدنيا في البلاد. وهذا يرقى إلى شكل من أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. يمكن أيضًا اعتبار هذه المعاملة تمييزًا على أساس حالة الجنسية، وهو ما يتعارض أيضًا مع اتفاقية مناهضة التعذيب.

بموجب المادة 12 من قانون التجمهر العام لعام 1979 في الكويت، قادت الحكومة الكويتية حملة استهدفت نشطاء البدون ومنعت أي تجمهر في الأماكن العامة، وقد استخدم هذا القانون بشكل ممنهج ضد نشطاء البدون ونسبهم. ومازال بعضاً منهم قيد الاعتقال والسجن بسبب احتجاجاتهم المشروعة.

القانون الكويتي لا يوفر لغير المواطنين، بما في ذلك البدون، أسس واضحة أو محددة للحصول على الجنسية. افتقار النظام القضائي لسلطة الحكم بشأن الجنسية زاد من تعقيد عملية الحصول على الجنسية، ومنع البدون من الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والترافع عن قضيتهم للحصول على الجنسية الكويتية في وقت تتساهل فيه السلطات مع تزوير مئات الآلاف من الذي تم تجنسيهم في السنوات الأخيرة من خارج الكويت وبهم تم تغيير التركيبة السكانية وتغيير الكويت ديمغرافياً للأسوء.

الأولوية الأساسية للبدون تظل التجنس. ومع ذلك، لا يبدو أنه قد تم إحراز أي تقدم كبير في هذا الصدد على الرغم من الوعود التي قُطعت في ضوء احتجاجات سابقة. في المقابل عمدت السلطات على تقليص أعداد البدون عبر المتاجرة بهم وإجبارهم على الاعتراف بانتمائهم إلى جنسيات أخرى أو بالخلاص منهم بالانتحار.

ضمن الاستعراض الدوري الشامل لدولة الكويت 2020 ورداً على العديد من التوصيات لمنح عديمي الجنسية حقوقهم الكاملة، أصرت الكويت على أنه "لا يوجد أشخاص عديمي الجنسية" في البلاد ولكن فقط "مقيمون غير شرعيين". وبهذا نفت السلطات مجددا حق عديمي الجنسية "البدون" في الحصول على الجنسية والخدمات العامة الأخرى المقدمة لمواطنيها.

يطالب المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان السلطات الكويتية بإلغاء كامل للأنظمة والقوانين التي تقوم على أساس التمييز العنصري ضد البدون وإعطائهم كامل حقوقهم المدنية ومن بينها حق اللجوء للقضاء

للطعن بقرارات الجهاز المركزي المجحفة بحقهم. والبدء بعملية التجنيس دون وضـع العراقيل أو إعطاء مبررات واهية لإطالة تلك العملية.

ويطالب المجلس الجهات المعنية في الأمم المتحدة بوضع حد لمعاناة البدون في الكويت عبر حلول جذرية. والتحقيق بالانتهاكات التي ارتكبها الجهاز المركزي بحق تلك الفئة والتي أدت إلى مخالفة الكويت لالتزاماتها الدولية والمعاهدات التي صادقت عليها. **وذلك لا يمكن أن يكون إلا بعقد جلسة خاصة بمجلس حقوق الإنسان لمناقشة هذه الحالة الإنسانية وتعيين مقرر خاص لها**. ونود التنبيه إلى ارتفاع حالات الانتحار بين البدون بسبب الظروف المعيشية السيئة وزيادة القيود الصارمة عليهم.

كما يؤكد المجلس على ضرورة انضمام الكويت إلى اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961 وإقرار حق البدون في الجنسية وفي الحصول على الخدمات الاجتماعية.